

المعيار الدولي للمحاسبة ٢٠

"المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المعيار الدولي للمحاسبة ٢٠ "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية"، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءاً لا يتجزأ من متطلبات المعيار واجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

التعديلات المدخلة على الفقرات:

٢٣ أ (إضافة فقرة):

٢٣ أ يجب أن يقوم بعملية التقويم للمنح الحكومية غير النقدية التي ليس لها سوق نشطة مقيّم مستقل حاصل على مؤهل مهني معترف به وذو صلة، ولديه خبرة حديثة في موقع وصنف الأصول الممنوحة التي يجري تقويمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.

سبب الإضافة:

أضيفت فقرة بعد الفقرة رقم ٢٣ لاشتراط أن يتم قياس القيمة العادلة للمنح الحكومية التي ليس لها سوق نشطة عن طريق مقيّم مستقل حاصل على مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة، ولديه خبرة حديثة في موقع وصنف الأصول الممنوحة التي يجري تقويمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته. وسبب هذه الإضافة هو لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقويم المنشأة لأصولها، وبخاصة أن أعمال التقويم المهني في المملكة تعد من المهن الناشئة.

المعيار الدولي للمحاسبة ٢٠

المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية^١

النطاق

- ١ يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عنها وعند الإفصاح عن الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية.
- ٢ لا يتناول هذا المعيار:
- (أ) المشكلات الخاصة الناشئة عند المحاسبة عن المنح الحكومية في القوائم المالية التي تعكس آثار الأسعار المتغيرة أو في المعلومات الإضافية التي لها طبيعة مشابهة.
- (ب) المساعدات الحكومية التي يتم تقديمها إلى المنشأة في صورة منافع يمكن الاستفادة منها عند تحديد الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة لأغراض الضريبة، أو يتم تحديدها أو تقييدها على أساس التزام ضريبة الدخل. ومن أمثلة هذه المنافع الإعفاءات المؤقتة من ضريبة الدخل، وتخفيض الضريبة المستحقة لتشجيع الاستثمارات، والإهلاك المعجل المسموح به، وتخفيض معدلات ضريبة الدخل.
- (ج) المشاركة الحكومية في ملكية المنشأة.
- (د) المنح الحكومية التي يشملها المعيار الدولي للمحاسبة ٤١ "الزراعة".

التعريفات

- ٣ تُستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها فيما يلي:
- الحكومة تشير إلى الحكومة والجهات الحكومية والهيئات المشابهة سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية.*
- المساعدات الحكومية هي تصرف من جانب الحكومة يهدف إلى تقديم منفعة اقتصادية خاصة للمنشأة أو مجموعة منشآت مؤهلة بموجب ضوابط معينة. ولا تشمل المساعدات الحكومية لغرض هذا المعيار المنافع المقدمة بشكل غير مباشر فقط من خلال تصرف يؤثر على الظروف التجارية العامة، مثل توفير البنية التحتية في مناطق التطوير أو فرض قيود تجارية على المنافسين.*
- المنح الحكومية هي مساعدات تقدمها الحكومة في شكل موارد يتم نقلها إلى المنشأة مقابل التزامها في الماضي أو في المستقبل بشروط معينة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة. وهي لا تشمل تلك الأشكال من المساعدات الحكومية التي لا يمكن أن تُحدد لها قيمة بشكل معقول ولا تشمل كذلك المعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة.^٢*
- المنح المتعلقة بالأصول هي المنح الحكومية التي يكون شرطها الأساسي قيام المنشأة المؤهلة للحصول على تلك المنح بشراء أصول طويلة الأجل أو إنشائها أو اقتنائها بأية صورة أخرى. وقد تُلحق أيضاً بهذا الشرط الأساسي شروطاً فرعيةً تقيد نوع الأصول أو موقعها أو الفترات الزمنية التي سيتم خلالها اقتناؤها أو الاحتفاظ بها.*
- المنح المتعلقة بالدخل هي المنح الحكومية بخلاف تلك المتعلقة بالأصول.*
- القروض القابلة للإعفاء هي القروض التي يتعهد المقرض بالتنازل عن استردادها في ظل بعض الشروط المنصوص عليها.*

^١ كجزء من "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي"، الصادرة في مايو ٢٠٠٨، عدّل المجلس المصطلحات المستخدمة في هذا المعيار لتتوافق مع المعايير الأخرى على النحو الآتي: "الدخل الخاضع للضريبة" تم تعديله إلى "الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة لأغراض الضريبة"، (ب) "مُثبت على أنه دخل/مصرف" تم تعديله إلى "مُثبت ضمن الربح أو الخسارة"، (ج) "مضاف مباشرة إلى حصص المساهمين/حقوق الملكية" تم تعديله إلى "مُثبت خارج الربح أو الخسارة"، (د) "تنقيح لتقدير محاسبي" تم تعديله إلى "تغيير في تقدير محاسبي".

^٢ انظر أيضاً تفسير لجنة التفسيرات الدولية السابقة ١٠ "المساعدات الحكومية – عدم وجود علاقة محددة بالأنشطة التشغيلية".

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل، أو سيتم دفعه لنقل التزام، في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة").

- ٤ تأخذ المساعدات الحكومية أشكالاً عدة تختلف في كل من طبيعة المساعدات المقدمة والشروط التي يتم عادةً إلحاقها بها. وقد يكون غرض المساعدات هو تشجيع المنشأة على البدء في اتخاذ إجراء معين ما كانت لتتخذ في العادة في حال عدم تقديم المساعدات.
- ٥ قد يمثل حصول المنشأة على مساعدات حكومية أهمية لإعداد القوائم المالية لسببين. أولهما، إذا كانت الموارد قد تم نقلها، فيجب إيجاد طريقة مناسبة للمحاسبة عن النقل. وثانيهما، أنه من المستحسن تقديم مؤشر لمدى استفادة المنشأة من هذه المساعدات الحكومية خلال فترة التقرير. وهذا يسهل مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع قوائمها المالية للفترات السابقة ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى.
- ٦ تُسمى المنح الحكومية في بعض الأحيان بأسماء أخرى مثل الدعم أو الإعانات أو المكافآت.

المنح الحكومية

- ٧ لا يجوز إثبات المنح الحكومية، بما في ذلك المنح غير النقدية بالقيمة العادلة، ما لم يكن هناك تأكيد معقول بأن:
- (أ) المنشأة ستلتزم بالشروط الملحق بها؛
- (ب) المنح سيتم الحصول عليها.
- ٨ لا يتم إثبات المنحة الحكومية حتى يكون هناك تأكيد معقول بأن المنشأة ستلتزم بالشروط الملحق بها وأن المنحة سيتم الحصول عليها. ولا يوفر الحصول على المنحة في حد ذاته دليلاً قاطعاً على أن الشروط الملحق بالمنحة قد تم الوفاء بها أو سيتم الوفاء بها.
- ٩ لا يؤثر أسلوب الحصول على المنحة على طريقة المحاسبة المطبقة فيما يتعلق بالمنحة. وبالتالي فإن المنحة تتم المحاسبة عنها بالأسلوب نفسه سواء تم الحصول عليها نقداً أو في صورة تخفيض لالتزام مستحق للحكومة.
- ١٠ يُعالج القرض من الحكومة القابل للإعفاء على أنه منحة حكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن المنشأة ستفي بشروط الإعفاء من القرض.
- ١١ تُعالج المنفعة من قرض حكومي مُقدم بمعدل فائدة أقل من معدل الفائدة في السوق على أنها منحة حكومية. ويجب إثبات القرض وقياسه وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية". ويجب قياس المنفعة من معدل الفائدة الأقل من سعر الفائدة في السوق على أنها الفرق بين القيمة الدفترية الأولية للقرض المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والمتحصلات المستلمة. وتتم المحاسبة عن المنفعة وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان الشروط والواجبات التي تم، أو يجب أن يتم، الوفاء بها عند تحديد التكاليف التي تستهدف منفعة القرض أن تقوم بالتعويض عنها.
- ١١ فور إثبات المنحة الحكومية، يُعالج أي التزام محتمل أو أصل محتمل متعلق بها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٧ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة".
- ١٢ يجب إثبات المنح الحكومية ضمن الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى الفترات التي تثبت فيها المنشأة التكاليف المتعلقة بها، والتي تستهدف المنح أن تقوم بالتعويض عنها، على أنها مصروف.
- ١٣ يوجد منهجان عامان للمحاسبة عن المنح الحكومية: منهج رأس المال، الذي يتم بموجبه إثبات المنحة خارج الربح أو الخسارة، ومنهج الدخل، الذي يتم بموجبه إثبات المنحة ضمن الربح أو الخسارة على مدى فترة واحدة أو أكثر.
- ١٤ مؤيدو منهج رأس المال يحتجون بالآتي:
- (أ) المنح الحكومية هي وسيلة تمويل ويجب التعامل معها على هذا النحو في قائمة المركز المالي بدلاً من إثباتها ضمن الربح أو الخسارة لمقابلتها ببند المصروفات التي تمولها. ونظراً لأنه لا يتوقع تسديدها، فينبغي إثبات مثل هذه المنح خارج الربح أو الخسارة.
- (ب) من غير المناسب إثبات المنح الحكومية ضمن الربح أو الخسارة لأنه لم يتم اكتسابها ولكنها تمثل حافزاً مقدماً من الحكومة بدون تكاليف متعلقة به.

١٥ فيما يلي الحجج المؤيدة لمنهج الدخل:

- (أ) نظراً لأن المنح الحكومية هي مقبوضات من مصدر بخلاف المساهمين، فلا ينبغي إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية ولكن ينبغي إثباتها ضمن الربح أو الخسارة في الفترات المناسبة.
- (ب) المنح الحكومية نادراً ما تكون بدون مبرر. وتكتسبها المنشأة من خلال الالتزام بشروطها والوفاء بواجباتها التي يكون منصوباً عليها. وبناءً عليه، ينبغي إثباتها ضمن الربح أو الخسارة على مدى الفترات التي تقوم فيها المنشأة بإثبات التكاليف المتعلقة بها، والتي تستهدف المنحة أن تقوم بالتعويض عنها، على أنها مصروفات.
- (ج) نظراً لأن ضريبة الدخل والضرائب الأخرى تُعد مصروفات، فمن المنطقي أن يتم التعامل أيضاً مع المنح الحكومية التي هي امتداد للسياسة المالية، ضمن الربح أو الخسارة.
- ١٦ من أساسيات منهج الدخل أن المنح الحكومية ينبغي إثباتها ضمن الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى الفترات التي تثبت فيها المنشأة التكاليف المتعلقة بها، والتي تستهدف المنحة أن تقوم بالتعويض عنها، على أنها مصروفات. ولا يتفق إثبات المنح الحكومية ضمن الربح أو الخسارة على أساس المقبوضات مع افتراض الاستحقاق المحاسبي (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "أساس إعداد القوائم المالية") وسيكون مقبولاً فقط في حال عدم وجود أساس لتخصيص المنحة على فترات غير الفترة التي تم الحصول عليها فيها.^٣
- ١٧ يمكن التحقق بسهولة في معظم الحالات من الفترات التي تثبت المنشأة على مداها التكاليف أو المصروفات المتعلقة بمنحة حكومية. وبالتالي فإن المنح التي في مقابل مصروفات محددة يتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة في الفترة نفسها التي يتم فيها إثبات المصروفات المتعلقة بها. وبالمثل، فإن المنح المتعلقة بالأصول القابلة للإهلاك يتم إثباتها عادةً ضمن الربح أو الخسارة على مدى الفترات التي يتم فيها إثبات مصروف الإهلاك لتلك الأصول وينسب إثبات ذلك الإهلاك.
- ١٨ قد تتطلب أيضاً المنح المتعلقة بأصول غير قابلة للإهلاك الوفاء بواجبات معينة وعندئذ سيتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة على مدى الفترات التي تتحمل تكلفة الوفاء بالواجبات. فعلى سبيل المثال، قد يكون منح قطعة أرض مشروطاً بإنشاء مبنى على الموقع وقد يكون من المناسب إثبات المنحة ضمن الربح أو الخسارة على مدى عمر المبنى.
- ١٩ يتم الحصول على المنح أحياناً على أنها جزء من حزمة إعانات مالية أو نقدية ملحق بها عدد من الشروط. وفي مثل هذه الحالات، يلزم بذل العناية في تحديد الشروط التي تنشأ عنها التكاليف والمصروفات التي تحدد الفترات التي على مداها سيتم اكتساب المنحة. وقد يكون من المناسب تخصيص جزء من المنحة على أساس معين وجزء منها على أساس آخر.
- ٢٠ المنحة الحكومية التي تصبح مستحقة التحصيل على أنها تعويض عن مصروفات أو خسائر تم تكبدها بالفعل أو التي لغرض تقديم دعم مالي فوري إلى المنشأة دون أية تكاليف مستقبلية متعلقة بها يجب إثباتها ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تصبح فيها مستحقة التحصيل.
- ٢١ في بعض الظروف، قد يتم تقديم منحة حكومية لغرض تقديم دعم مالي مباشر إلى المنشأة بدلاً من تقديم حافز لتحمل نفقات محددة. وقد تقتصر مثل هذه المنح على منشأة معينة وقد لا تكون متاحة لفئة كاملة من المستفيدين. وقد تبرر هذه الظروف إثبات المنحة ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تتأهل فيها المنشأة للحصول على المنحة، مع تقديم إفصاحات تضمن فهم أثرها بوضوح.
- ٢٢ قد تصبح المنحة الحكومية مستحقة التحصيل من قبل المنشأة على أنها تعويض عن مصروفات أو خسائر تم تكبدها في فترة سابقة. ومثل هذه المنحة يتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تصبح فيها مستحقة التحصيل، مع تقديم إفصاحات تضمن فهم أثرها بوضوح.

^٣ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "من أساسيات منهج الدخل أن المنح الحكومية ينبغي إثباتها ضمن الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى الفترات التي تثبت فيها المنشأة التكاليف المتعلقة بها، والتي تستهدف المنحة أن تقوم بالتعويض عنها، على أنها مصروفات. ولا يتفق إثبات المنح الحكومية ضمن الربح أو الخسارة على أساس المقبوضات مع افتراض الاستحقاق المحاسبي (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية") وسيكون مقبولاً فقط في حال عدم وجود أساس لتخصيص المنحة على فترات غير الفترة التي تم الحصول عليها فيها".

المنح الحكومية غير النقدية

٢٣ قد تأخذ المنحة الحكومية شكل أصل غير نقدي يتم نقله إلى المنشأة لاستعمالها، كأرض أو موارد أخرى. وفي هذه الحالات يتم عادة تقييم القيمة العادلة للأصل غير النقدي والمحاسبة عن كل من المنحة والأصل بتلك القيمة العادلة. وهناك أسلوب بديل يتم اتباعه في بعض الأحيان يتمثل في تسجيل كل من الأصل والمنحة بمبلغ اسمي.

عرض المنح المتعلقة بالأصول

٢٤ يجب عرض المنح الحكومية المتعلقة بالأصول، بما في ذلك المنح غير النقدية التي بالقيمة العادلة، في قائمة المركز المالي إما بإدراج المنحة على أنها دخل مؤجل أو بطرح المنحة عند التوصل إلى المبلغ الدفترى للأصل.

٢٥ توجد طريقتان لعرض المنح (أو الأجزاء المناسبة من المنح) المتعلقة بالأصول في القوائم المالية، وكلتاهما بديل مقبول.

٢٦ تثبت إحدى الطريقتين المنحة على أنها دخل مؤجل يتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

٢٧ تطرح الطريقة الأخرى المنحة عند احتساب المبلغ الدفترى للأصل. ويتم إثبات المنحة ضمن الربح أو الخسارة على مدى عمر الأصل القابل للإهلاك على أنها تخفيض في مصروف الإهلاك.

٢٨ يمكن أن يتسبب شراء الأصول وتلقي المنح المتعلقة بها في حدوث تحركات كبيرة في التدفقات النقدية للمنشأة. ولهذا السبب ولإظهار الاستثمار الإجمالي في الأصول، يتم الإفصاح غالباً عن مثل هذه التحركات على أنها بنود مستقلة في قائمة التدفقات النقدية بغض النظر عما إذا كان قد تم طرح المنحة، أو لا، من الأصل المتعلق بها لأغراض العرض في قائمة المركز المالي.

عرض المنح المتعلقة بالدخل

٢٩ يتم تصنيف وعرض المنح المتعلقة بالدخل في قائمة الربح أو الخسارة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية". ويتم إدراج ذلك ضمن الربح أو الخسارة، إما على أنه دخل أو أنه حسم عند التقرير عن المصروف ذي العلاقة.^٤

٢٩ [حُذفت]

٣٠ يدعي مؤيدو الطريقة الأولى أنه من غير المناسب عرض بنود الدخل والمصروف بالصافي، وأن فصل المنحة عن المصروف يسهل المقارنة بالمصروفات الأخرى غير المتأثرة بالمنحة. وفيما يتعلق بالطريقة الثانية، فإنه يُحتج بأن المصروفات ربما لم تكن المنشأة ستتكبدتها فيما لو لم تكن المنحة متاحة، ولذلك فإن عرض المصروف دون مقابلته بالمنحة قد يكون مضللاً.

٣١ كلتا الطريقتين مقبولتان لعرض المنح المتعلقة بالدخل. وقد يكون الإفصاح عن المنحة ضرورياً لسلامة فهم القوائم المالية. ومن المناسب عادةً الإفصاح عن أثر المنح على أيٍّ من بنود الدخل أو المصروف الذي يلزم الإفصاح عنه بشكل منفصل.

سداد المنح الحكومية

٣٢ يجب أن تتم المحاسبة عن المنحة الحكومية التي تصبح مستحقة السداد على أنها تغيير في تقدير محاسبي (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ٨). ويجب استخدام سداد المنحة المتعلقة بالدخل أولاً مقابل أي رصيد دائن مؤجل غير مُستنفذ فيما يتعلق بالمنحة. وإذا كان مبلغ السداد يتجاوز أي رصيد دائن مؤجل، أو عندما لا يوجد أي رصيد دائن مؤجل، فإن السداد يجب إثباته مباشرة ضمن الربح أو الخسارة. ويجب إثبات سداد المنحة المتعلقة بأصل عن طريق زيادة المبلغ الدفترى للأصل أو تخفيض رصيد الدخل المؤجل

^٤ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يتم عرض المنح المتعلقة بالدخل على أنها جزء من الربح أو الخسارة، إما بشكل منفصل أو تحت عنوان عام مثل "دخل آخر"، أو يتم طرحها عند التقرير عن المصروف المتعلق بها".

بالمبلغ مستحق السداد. ويجب إثبات الإهلاك الإضافي المتراكم، الذي كان سيتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة حتى تاريخه في ظل عدم وجود المنحة، مباشرة ضمن الربح أو الخسارة.^٥

٣٣ قد تتطلب الظروف التي نشأ عنها سداد المنحة المتعلقة بأصل أن يؤخذ في الحسبان احتمال هبوط المبلغ الدفتری الجديد للأصل.

المساعدات الحكومية

٣٤ تُستثنى من تعريف المنح الحكومية الوارد في الفقرة ٣ أشكال بعينها من المساعدات الحكومية التي لا يمكن أن تُحدّد لها قيمة بشكل معقول والمعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة.

٣٥ من أمثلة المساعدات التي لا يمكن أن تُحدّد لها قيمة بشكل معقول الاستشارات الفنية أو التسويقية المجانية وتقديم الضمانات. ومن أمثلة المساعدات التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة سياسة مشتريات حكومية مسئولة عن جزء من مبيعات المنشأة. وقد يكون وجود المنفعة لا جدال فيه ولكن أية محاولة لفصل الأنشطة التجارية عن المساعدات الحكومية قد يكون جزافياً تماماً.

٣٦ قد تكون المنفعة في الأمثلة المذكورة أعلاه من الأهمية بكان بحيث يكون من الضروري الإفصاح عن طبيعة ومدى ومدة المساعدات حتى لا تكون القوائم المالية مضللة.

٣٧ [حُذفت]

٣٨ في هذا المعيار، لا تشمل المساعدات الحكومية توفير البنية التحتية عن طريق تحسين شبكة النقل العام وشبكة الاتصالات وتوفير مرافق محسنة مثل شبكة الري أو المياه التي تكون متاحة لمنفعة مجتمع محلي بكامله على أساس مستمر غير محدد.

الإفصاح

٣٩ يجب الإفصاح عن الأمور الآتية:

- (أ) السياسة المحاسبية المطبقة فيما يخص المنح الحكومية، بما في ذلك طرق العرض المطبقة في القوائم المالية؛
- (ب) طبيعة ومدى المنح الحكومية المثبتة في القوائم المالية والإشارة إلى الأشكال الأخرى للمساعدات الحكومية التي انتفعت منها المنشأة بشكل مباشر؛
- (ج) الشروط غير المستوفاة والالتزامات المحتملة الأخرى الملحق بالمساعدات الحكومية التي تم إثباتها.

أحكام التحول

٤٠ يجب على المنشأة التي تطبق المعيار لأول مرة:

- (أ) أن تلتزم بمتطلبات الإفصاح، حينما يكون ذلك مناسباً؛
- (ب) أن تختار إما:
 - (١) تعديل قوائمها المالية تبعاً للتغيير في السياسة المحاسبية وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨؛ أو
 - (٢) تطبيق الأحكام المحاسبية للمعيار فقط على المنح أو الأجزاء من المنح التي تصبح مستحقة التحصيل أو مستحقة السداد بعد تاريخ سريان المعيار.

^٥ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يجب أن تتم المحاسبة عن المنحة الحكومية التي تصبح مستحقة السداد على أنها تغيير في تقدير محاسبي (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء")".

تاريخ السريان

- ٤١ يصبح هذا المعيار سارياً على القوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في ١ يناير ١٩٨٤ أو بعد ذلك التاريخ.
- ٤٢ عدّل المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المنقح في ٢٠٠٧) المصطلحات المستخدمة في جميع المعايير الدولية للتقرير المالي. وإضافة لذلك، فقد أضاف الفقرة ٢٩أ. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المنقح في ٢٠٠٧) لفترة أسبق، فيجب تطبيق التعديلات لتلك الفترة الأسبق.^٦
- ٤٣ تم حذف الفقرة ٣٧ وإضافة الفقرة ١٠ بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي"، الصادرة في مايو ٢٠٠٨. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات بأثر مستقبلي على القروض الحكومية التي يتم الحصول عليها في الفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ٤٤ [حُذفت]
- ٤٥ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣، الصادر في مايو ٢٠١١، تعريف القيمة العادلة الوارد في الفقرة ٣. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣.
- ٤٦ عدّل الإصدار "عرض بنود الدخل الشامل الآخر" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ١)، الصادر في يونيو ٢٠١١، الفقرة ٢٩ وحذف الفقرة ٢٩أ. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للمحاسبة ١ المعدل في يونيو ٢٠١١.^٧
- ٤٧ [حُذفت]
- ٤٨ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، الصادر في يوليو ٢٠١٤، الفقرة ١٠ وحذف الفقرتين ٤٤ و٤٧. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.
- ٤٩ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، الصادر في أبريل ٢٠٢٤، الفقرات ١٦ و٢٩ و٣٢. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.^٨

^٦ في أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية" ونقل هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية" إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

^٧ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، نقل المجلس هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

^٨ تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.